جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول

تمويل وترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر

المحور السادس

أسلوب دعم الصناعات التقليدية والحرف خدمة التنمية الاقتصادية المحلية والريفية

موضوع المداخلة

الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بين الواقع والآفاق

دراسة حالة قطاع الصناعة التقليدية والحرف لولاية مستغانم

من إعداد

بن يمينة كمال
أستاذ مساعد
قسم علوم التسيير
kamel-27@hotmail.fr

تواتي خديجة
أستاذة متعاقدة
قسم العلوم الاقتصادية
kadijl@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير –جامعة مستغانم–

ملخص

قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع حيوي واستراتيجي في الاقتصاد، إذا ما قوبل بالدعم الكافي لتموليه وترقيته، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، ومدى تحقيق البرامج المطبقة فعليا للأهداف المرسومة لهذا القطاع، وتقديم الآفاق المسطرة لسنتي 2014 و2020.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوزارة الوصية عن هذا القطاع تمكنت من تحقيق بعض الأهداف، وظهر ذلك بصورة واضحة في عدد المشاريع المستحدثة في القطاع، وما صاحبه من فتح مناصب عمل، إلا أن هذه النتائج تبقى غير كافية مقارنة بالمجهودات المبذولة وما هو متوقع منها، مما دفع السلطات إلى تسطير استراتيجيات ومحاور لآفاق 2020، على أن يصل القطاع إلى المستوى المراد بلوغه.

الكلمات الدالة

الصناعة التقليدية، الحرف، النظام الإنتاجي المحلي.

مقدمة

بالرغم من كل الجهود التي تبذلها السلطات من اجل تمويل وترقية الصناعة التقليدية والحرف، إلا أن القطاع لا زال يعاني من العديد من الثغرات والسلبيات، حيث لا يمثل عدد العاملين في القطاع حاليا إلا 3.21% من قطاع الشغل في الجزائر مقابل 10% في السبعينات و1.55% سنة 2002، ويقتضي الأمر من المسئولين اكتساب الإرادة الابتكارية وبذل جهود مضاعفة لتنظيم الحرفيين وتجميع مكتسباتهم ومكتسبات الهياكل التي تلتزم بمسار الاصلاحات وترقية النشاطات، التي تجاوزت 300 نشاط حسب ما تتضمنه قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، والمشاريع المنجزة أو قيد الانجاز تطرح فكرة تحسين الآليات التي يجب العمل بها، والوسائل التي يتم تجنيدها في مجال تمويل وترقية الصناعة التقليدية، مما يساعد على رفع المساهمة الفعلية للقطاع في الأسواق المحلية، وفي تحقيق التنمية المستدامة ونمو الاقتصاد المحلي.

وعليه قررت الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمبادرات لوضع القطاع في إطار جديد، ودعمه بالوسائل التنظيمية والعملية المناسبة، وهكذا تم إصدار الأمر رقم 96-01 المؤرخ في جانفي 1996 الذي أعطى لأول مرة مقاربة مفصلة عن نشاط الصناعات التقليدية والحرف، ووضح قطاعات النشاط

المختلفة ونماذج وأشكال مزاولة النشاطات، وحث على إيجاد هياكل جديدة ووسائل تأطير، وسجل هذا الأمر مرحلة مهمة في إعادة هيكلة القطاع وتهيئته بغرض تأدية دوره الاقتصادي على أكمل وجه، وبالتالي لم يعد ينظر إلى قطاع الصناعة التقليدية كنشاط ثانوي، وإنما كمحرك مهم لمناصب الشغل والنمو الاقتصادي.

تتمحور الدراسة هذه حول تساؤل محوري: ما هو واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر؟ وهل هذا الواقع يعكس واقعها وآفاقها؟

1- واقع الصناعة التقليدية في الجزائر

اتخذت الدولة الجزائرية سنة 1996 مجموعة من الإجراءات الموجهة لإنعاش الإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، والتي من أهمها تحديد قواعد تنظيمية وقانونية جديدة لضمان بعث القطاع على أساس تحديد فروع النشاط والفاعلين فيه.

1.1- القانون المنظم للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والبرامج المدعمة لها

في 10 جانفي 1996 تم إصدار الأمر رقم 96-01 الذي يوضح مفهوم الصناعة التقليدية من حيث:

***التعريف:** الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف[1]؛

***الميادين:** الصناعة التقليدية لإنتاج السلع والخدمات، الحرفية والفنية؛

***كيفيات مزاولة النشاط:** حرفي فردي، تعاونية أو مؤسسة حرفية؛

***أشكال مزاولة النشاط:** قار، متنقل، موسمي، بالبيت[2].

واهتمام السلطات العمومية بانعاش تنمية الصناعة التقليدية في الجزائر ظهر في الأمر 96-01 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، وفي سنة 2002 تم إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذا المفهوم الجديد عرفت الصناعة التقليدية كقطاع اقتصادي بكل معنى الكلمة، يساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد، فهو يساهم في إحداث مناصب شغل ونشر الكفاءة المهنية وروح المؤسسة، غير أن القطاع خسر مكانته في تنمية الاقتصاد لأنه في سنة 2002 لم يكن الحرفيون يمثلون إلا نسبة 1.55% من اليد العاملة الناشطة في الجزائر [3]، ولذلك سنة 2003 قامت الوزارة بإعداد برنامج عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، تضمن عدة نشاطات وإجراءات بهدف[4]:

*الترقية المباشرة لنشاطات الصناعة التقليدية؛
*تعزيز القدرات المحلية لتأطير الصناعة التقليدية؛
*تحسين الجهاز القانوني والتنظيمي.

---

[1] الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص ص. 4-5.

[2] الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 70، الجزائر، الصادر في 2007/11/5، ص. 18.

[3] سعدون بوكابوس، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، وقائع الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دار الثقافة، بشار، 20-21 ديسمبر 2003، ص. 229.

[4] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية آفاق 2010، شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003، ص ص. 15-17.

وتأتي تنمية القطاع خلال هذه الفترة للتأكيد على نجاعة هذه الاستراتيجية، حيث ارتفع عدد الحرفيين المسجلين بـ 84% خلال 4 سنوات، فيما كانوا 63500 سنة 2002 بلغ عددهم 000 510 سنة 2008[5]، وهذا ما يوضحه الجدول (01) الموالي:

الجدول (01): نشاط الصناعات التقليدية قبل وبعد تنفيذ الاستراتيجية

	قبل اعتماد الاستراتيجية شهر جوان 2002	4 سنوات بعد تنفيذ الاستراتيجية	نهاية سنة 2008 تحقيق 60% من الأهداف المسطرة
النشاطات	63 500	116 956	510 000
مناصب الشغل	133 000	233 912	306 000

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، نوفمبر 2009، ص. 14.

2.1- نشاطات دعم وترقية الصناعة التقليدية

على ضوء النتائج التقييمية لبرنامج العمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، تم الكشف عن تحديات جديدة يجب السعي لتحقيقها من أجل ترقية قطاع الصناعة التقليدية، تمثلت في توسيع الدعم لفئات الصناعة التقليدية الإنتاجية، والتنظيم الذاتي لقطاع الصناعة التقليدية على المستوى المحلي[6]، ومن بين أهم نشاطات الدعم المتبعة لتحقيق ذلك:

1.2.1- ترقية النظام الإنتاجي االمحلي

بهدف تعزيز استراتيجيتها ورفع جملة من التحديات، اعتمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاربة لترقية النظام الإنتاجي المحلي للصناعة التقليدية، ويعد مسعى ترقية الأنظمة الإنتاجية المحلية طريقة إنعاش مساهمة في التنمية المحلية، مرتكزا هنا على قطاع الصناعة التقليدية، ويتمثل هذا المسعى أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد وفي نفس الإقليم، وذلك بين الحرفيين وكل محيطهم المحلي (الخدمات الخاصة، الخدمات العمومية، السلطات ...)[7]، كما هو مبين في الشكل (01) الآتي:

---

[5] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، نوفمبر 2009، ص. 14.

[6] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية آفاق 2010، مرجع سابق، ص. 20.

[7] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، 2009، ص. 16.

الشكل (01): مستويات النظام الإنتاجي المحلي

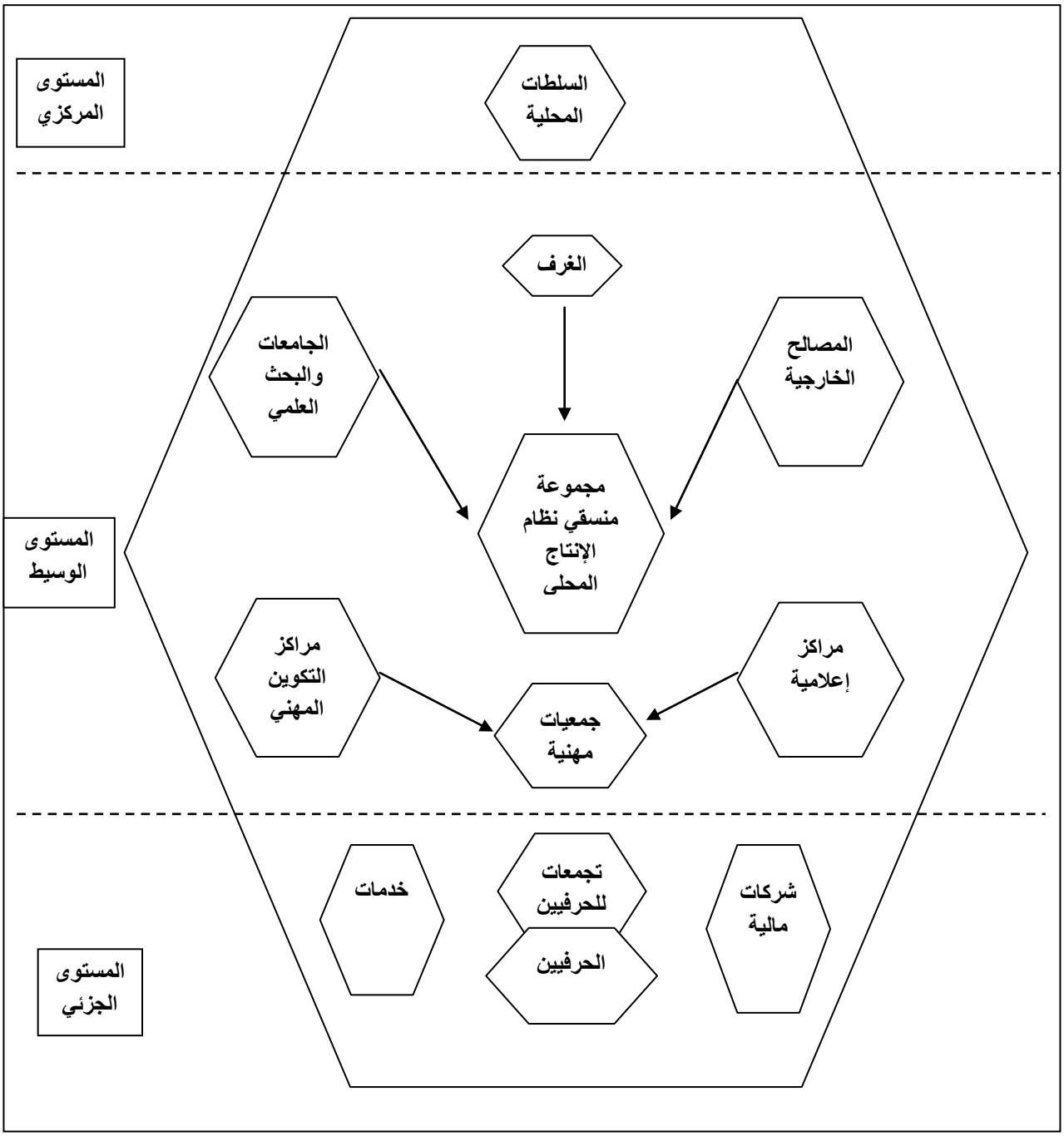

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، نوفمبر 2009، ص. 17.

ويعتمد تنفيذه على مهارات خاصة بالتنشيط الإقتصادي الذي يهدف على مستوى كل نظام إنتاجي محلي، إلى[8]:

–التنظيم على مستوى الفرع الإنتاجي: تنشيط الإتحاد بين الفاعلين، وخلق جو الثقة وترقية شبكات التعاون ما بين المؤسسات،

[8] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، *مرجع سابق*، ص. 17.

-صياغة إستراتيجيات مشتركة: إعداد تشخيص تساهمي خاص بإستراتيجية التنمية ومخطط أعمال تشاورية،

-تنفيذ المشاريع المشتركة التركيبية: إعداد مخططات أعمال، والبحث عن التمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

ويستخدم مسعى إنعاش النظام الإنتاجي المحلي كمحور للمخطط الوطني للصناعة التقليدية، وذلك لأنه يسمح بتطبيق ثلاث إستراتيجيات أساسية مطلوبة، كما هي مبينة في الشكل (02) الآتي:

الشكل (02): استراتيجيات النظام الإنتاجي المحلي

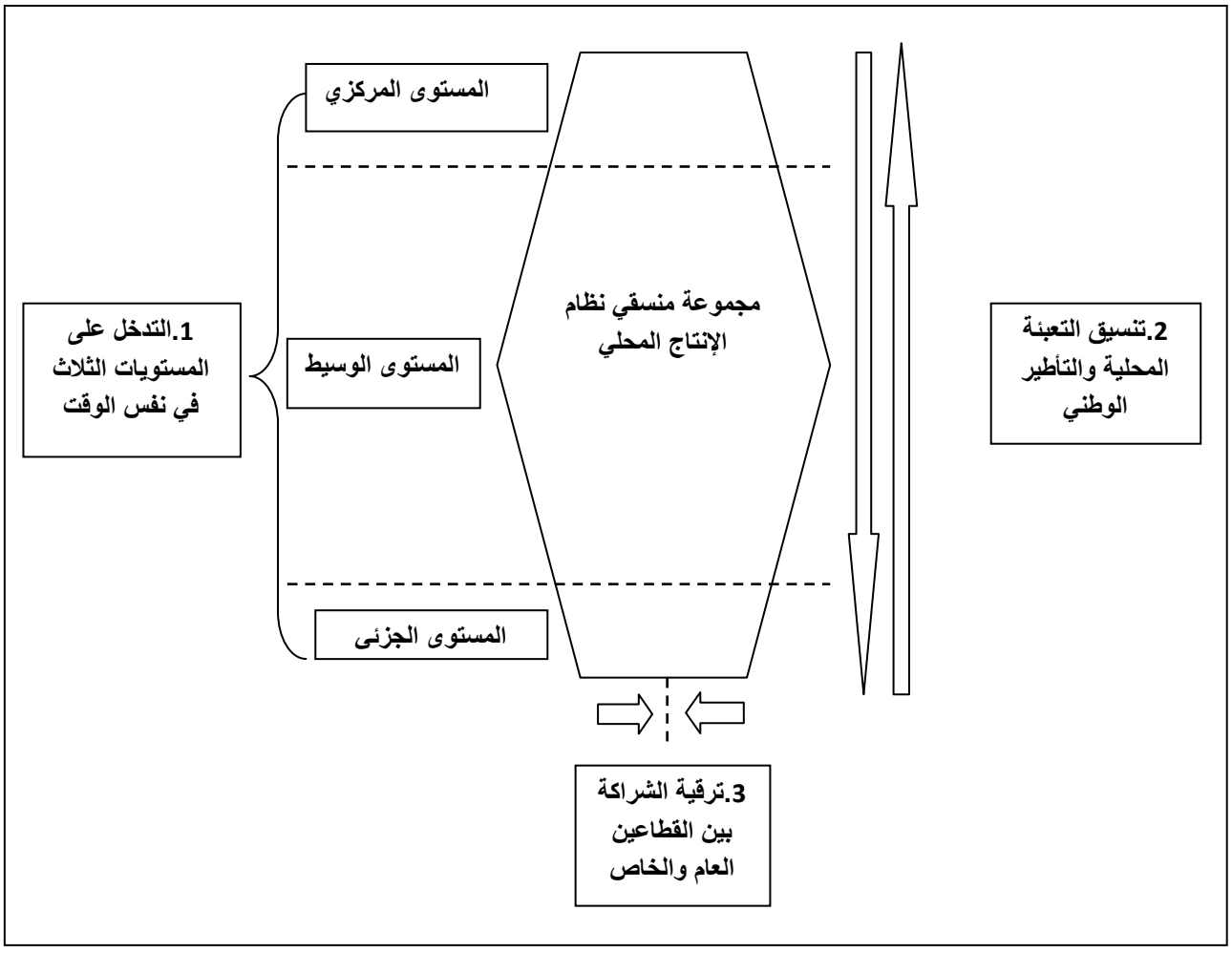

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، نوفمبر 2009، ص. 18.

وفعالية سياسة دعم القطاع الخاص يجب أن تظهر في ثلاثة مستويات مشروطة في التنمية، وفي آن واحد، أي[9]:

-على مستوى الجزئي، الذي يعتمد على الخدمات المباشرة المقدمة للحرفيين.

[9] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، *مرجع سابق*، ص. 18.

-على مستوى الوسيط، الذي يعتمد على الإطار المؤسساتي للصناعة التقليدية.

-على المستوى المركزي، الذي يعتمد على الإطار القانوني والتنظيمي.

2.2.1- الدعم المباشر للحرفيين

ويتمثل الدعم المباشر الموجه للحرفيين الذي تقوم السلطات بتوفيره في[10]:

***إنعاش الأنظمة الإنتاجية المحلية للصناعة التقليدية:** ويكون دعم هذا الهدف الأول المتمثل في الأنظمة الإنتاجية المحلية في المرحلة تجريبية لمدة سنتين، إبتداءا من نهاية سنة 2008 ، وتم توسيعه إلى مختلف الأنظمة الإنتاجية المحلية، حسب درجة النضج للمشاريع على المستوى المحلي؛

***تنشيط تجمعات التعاون بين الحرفيين:** يعمل المخطط الوطني للصناعة التقليدية على تسهيل جمع المبادرات في شكل تجميع تعاوني بين الحرفيين؛

***تأهيل مؤسسات الصناعة التقليدية:** سيتعلق الأمر بتوجيه وسائل التأهيل هذه نحو تهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية كبرى للصناعة التقليدية لكونها ممون بالمواد الأولية؛

***تكوين الحرفيين وتحسين أدائهم:** يتطلب تحسين أداء قطاع الصناعة التقليدية الرفع من مهارات الحرفيين، ويتم ذلك بتطوير عرض تأهيل مهني لفائدتهم ويخص هذا العرض، كونه تكوينا مبدئيا، للشباب الراغبين في الحصول على مهارات حرفية عبر التكوين لدى حرفيين معلمين معتمدين في الصناعة التقليدية أو دعمهم في إنشاء نشاطات محدثة لمناصب الشغل؛

***ترقية منتوجات الصناعة التقليدية:** في كل ما يخص المواد الأولية والتجهيزات والتكنولوجيات والأسواق حسب الفوائد والمشاريع المعبر عنها في الأنظمة الإنتاجية المحلية المدعمة، وخلال سنة 2008 وضعت المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، برنامج دعم صادرات الصناعة التقليدية؛

***تعزيز إطار دعم الصناعة التقليدية:** بادر القطاع بنشاطات إنعاش مهمة لتطوير منتجات الصناعة التقليدية وترقيتها، وذلك بتنظيم حوالي 50 تظاهرة لترقية الأسواق المحلية والوطنية والدولية، ولتسهيل حصول الحرفيين على المواد الأولية وكذا التصدير نحو السوق العالمي.

3.2.1- ترقية منتوجات الصناعة التقليدية

من أجل ترقية منتوجات الصناعة التقليدية والحرف، قامت السلطات بجملة من المجهودات تمثلت في[11]:

---

[10] بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مجلة الحرفي، العدد 3، الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف، الجزائر، 2004، ص ص. 16-18.

[11] بن زعرور شكري، إشكالية التسويق في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، تقرير الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، ديسمبر 2007، ص ص. 6-7.

***تسهيل الدعم المالي:** تمثل عوائق الحصول على الدعم المالي واحدة من المشكلات التي تواجهها تنمية الصناعة التقليدية، ولرفع هذه العوائق يأخذ كل نظام إنتاجي محلي مدعم من طرف المخطط الوطني للصناعة التقليدية إجراءات تهدف إلى تسهيل:

-حصول الحرفيين المحليين على خدمات صندوق الضمان؛

-إنشاء شركة مالية تعاضدية لحرفيي الفرع المستهدف؛

-تمويل الحرفيين لدى المؤسسات المالية؛

-التنظيم على المستوى المحلي لورشات حوار بين الحرفيين والمؤسسات المالية.

***تطوير المؤسسات العامة للدعم:** تتكون شبكة المؤسسات العمومية لتأطير الصناعة التقليدية من 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف (نهاية 2009 48 غرفة) موزعة على كافة التراب الوطني، بالإضافة إلى الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، وهي مؤسسة مكلفة، بصفة خاصة بترقية منتجات الصناعة التقليدية، ويبقى هدف التنمية الشاملة لقطاع الصناعة التقليدية قاسما مشتركا بين كل غرف الصناعة التقليدية والحرف، لأن كل واحدة منها مطورة حسب الهدف الخاص بها.

2- آفاق الصناعة التقليدية في الجزائر

إن الانفتاح التام للسوق الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانضمام للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، سوف يعرض قطاع الصناعة التقليدية إلى منافسة شرسة وقوية، ولمواجهة هذا الوضع ينبغي اتخاذ مجموعة من التدابير في الآجال المتوسطة لمواصلة الجهد المبذول واستكمال التطبيق الكلي للحلول الموصوفة في مخطط عمل 2010 التي استهدفت تعزيز التجديد والإبتكار، والإنتاجية وكذلك التنافسية في القطاع، والمسار الذي يتضمن التفكير في إعداد سياسة قطاعية تأخذ بعين الإعتبار دخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي آفاق 2017 ، ليس وليد الصدفة بل نتاج مجموعة من الوسائل والأدوات البيداغوجية ومصادر معلوماتية مكيفة قد وضعت في متناول متعاملي قطاع الصناعة التقليدية، والتي مكنت بوضع توجيهات استراتيجية وآفاق لسنة 2014 وحتى لسنة 2020 [12].

1.2- التوجيهات الاستراتيجية لآفاق 2014

برنامج عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010 قد مكن القطاع من تحقيق خطوات جد مهمة في وضع محيط مشجع ومحفز للحرفيين، كما سمحت إجراءات الدعم المتخذة من تحقيق عدة فوائد يقع على رأسها تسريع عملية تنظيم القطاع بالشكل الذي يخدم الأهداف المسطرة، وأصبح الحرفيون يمتلكون لغة التحليل والتقييم التي تمكنهم من تحديد نقاط قواهم ونقاط ضعفهم، كما توفر لديهم أيضا مساحات من السوق تتيح لهم فرصة تحسين أدائهم والرفع من تنافسية أنشطتهم، وعمليات التحديث التي مست هياكل ومؤسسات

[12] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، *مرجع سابق*، ص. 32.

الدعم، وتبسيط إجراءات إنشاء الأنشطة والمقاولات، وتعزيز التآزر بين الحرفيين، وترقية النشاطات والمنتجات والمحافظة عليها، كلها مجالات تحتاج إلى مزيد من التطوير والتعزيز[13]، لذلك أصبح اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة أمرا بديهيا ضروريا:

1.1.2- ترقية أنظمة الإنتاج المحلي

يتمثل هذا المسعى أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد في نفس الإقليم بين الحرفيين ومحيطهم أو بيئتهم المحلية (متعاملين، خواص، متعاملين عموميين، سلطات محلية...)، ويعتمد تطبيق هذه الأنظمة على توفر مهارات خاصة في التنشيط الاقتصادي وسيقع على عاتق غرف صناعة التقليدية والحرف تحمل هذه المسؤولية لفترة معينة[14].

2.1.2- إنشاء أقطاب إمتياز في مجال الصناعة التقليدية

تهدف أقطاب إمتياز الصناعة التقليدية في إطار الحيز الجغرافي المقامة فيه، إلى خلق ديناميكيات حول مشاريع محفزة للتنمية الإقتصادية المحلية عبر تثمين الإنتاج الحرفي المحلي والترويج للثروات الثقافية والسياحية، ويعتبر تواجد أقطاب الإمتياز إحدى مميزات الدول التي تستحوذ على حصص كبيرة من سوق منتجات الصناعة التقليدية والحرف، وعلى العكس من ذلك تفتقر الجزائر لهذا النوع من الهياكل التي توفر للمهنيين أفضل التأهيلات وأفضل المعلومات التقنية المتعلقة بأنشطتهم والتي تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الإنتاج ونوعياته، وفي هذا السياق فإن مخطط تعزيز النمو 2010-2014 يتضمن إنشاء المراكز التقنية ومراكز الإمتياز، لقد اعتمد في تخصيص هذه المنشآت على فروع النشاط ذات المردودية الإقتصادية الأعلى بين فروع نشاطات الصناعة التقليدية الأخرى والأكثر إنشاءا لمناصب عمل دائمة، لأنها تستعمل المعايير الدولية المطابقة لمتطلبات الإنتاج النوعي والكمي مما وفر لها ميزة تنافسية في السوق[15].

3.1.2- وضع آليات و أساليب جديدة للتمويل

يواجه الشباب الراغب في إنشاء مقاولاته عوائق التمويل مثلهم مثل الحرفيين الراغبين في الإستفادة من قروض الإستثمار والإستغلال، ورغم وجود أجهزة الدعم المختلفة إلا أن هذه الهيئات لا تأخذ بعين الإعتبار حقائق وخصوصيات القطاع والنشاطات الحرفية خصوصا من حيث محتوياتها وأشكال ممارستها، لذلك يجب إحداث تقارب بين هذه الأجهزة وقطاع الصناعة التقليدية والحرف، حتى يكون لقطاع الصناعة التقليدية والحرف مهمة التكفل من خلال أجهزة الدعم وبالعلاقة المباشرة مع المعنيين الأوائل وهم الحرفيون، بإعداد مخططات متكاملة لتنمية الأنشطة، والتمويل الجواري المسطر تنفيذه في إطار سياسة التجديد الريفي يجب إعادة توجيهه أساسا نحو تطوير الصناعة التقليدية والحرف بمعناها الواسع، وإعادة توجيه التمويل لهذه الأنشطة يجد مبرره في

---

[13] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، *مرجع سابق*، ص. 33.

[14] نفس المرجع أعلاه، ص. 36.

[15] نفس المرجع أعلاه، ص. 37.

القدرة الكبيرة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف على إنشاء ثروات ومناصب العمل التي ستمكن من تحقيق تنمية محلية متناسقة في إطار برامج سنوية متكاملة بين مختلف القطاعات[16].

4.1.2- دعم التأهيل والتنافسية

إن تعرض الإقتصاد الوطني إلى تأثيرات محيط تنافسي يتطلب البحث الدائم والمستمر عن السبل والوسائل التي تتيح للمتعاملين الإقتصاديين مواجهة هذه المنافسة، والحصول على الموقع التفضيلي الذي يتيح تصدير المنتجات خصوصا، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية قد وضعت جهاز مرافقة وبرنامج تثمين المنتجات الحرفية التقليدية جزائرية المنشأ والأصيلة، كما اهتمت أيضا بحماية الحرفيين المنتجين لها، من خلال تشجيعهم على استعمال المواد الأولية الجيدة التي تحضى بهذا الإعتراف في الأسواق الدولية، بحيث تصبح هذه الأسواق مرة أخرى هدفا استراتيجيا لمنتجاتنا التقليدية، أما فيما يتعلق بتنافسية المؤسسة فإنه لا يمكن تحقيقها إلا بالتحكم في مجالات التسيير والتكاليف لضمان المردودية، وحتى يكون لبرنامج تأهيل القطاع الفعالية المطلوبة لابد أن يعد وينجز في تناسق وتناغم كاملين مع برنامج أنظمة الإنتاج المحلي[17].

5.1.2- حوافز التصدير

يعتبر إعادة التموقع في الأسواق الخارجية الأوربية والعربية واقتطاع حصص مهمة منها أحد الأهداف الإستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وحتى يتمكن القطاع من تحقيق هذا الهدف لابد له أن يستمر في تنفيذ الإستراتيجية الحالية من خلال إعادة تأهيل وتحيين مستوى الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، مع التركيز على دعم بروز مجمع تصدير منتجات الصناعة التقليدية انطلاقا من التجمعات الحرفية[18].

6.1.2- تعزيز هياكل دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف

ستتجسد هذه المقاربة الجديدة في دعم القطاع في دخول حوالي 91 هيكلا مرحلة التشغيل والنشاط، أكثر هذه الهياكل حديثة البناء وبعضها قديمة تم ترميمها وتجديدها، وستشكل هذه الهياكل فضاء إلتقاء وتجمع تسمح للحرفيين من التحاور وتبادل الآراء فيما بينهم، وتسمح لهم أيضا، بإرساء قواعد حوار مع السلطات العمومية، وستمكنهم كذلك من توحيد قواهم وجهودهم والتعاضد فيما بينهم، في مقاربة فعالة وجديدة، لمواجهة الأسواق التي يرغبون في اقتحامها، معتمدين على العمل الجماعي، وتنقسم الهياكل المنجزة إلى: دور الصناعة التقليدية، مراكز تثمين المهارات المحلية، ورشات للتكوين والإنتاج، مراكز شراء الصوف، مراكز الدمغ، فضاءات العرض والبيع، سويقة، حيث ستمثل هذه الهياكل قواعد دعم وأرضيات للتعاون القطاعي من أجل استغلال أمثل

---

[16] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، *مرجع سابق*، ص. 38.

[17] نفس المرجع أعلاه، ص. 39.

[18] نفس المرجع أعلاه، ص. 41.

لقدرات كل فرع من فروع نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، ومن أجل تطوير المؤهلات والمهارات وبالتالي تطوير تنافسية القطاع ككل[19].

2.2- محاور أساسية لآفاق 2020

تمثل الصناعة التقليدية و الحرف بالنسبة لعدد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الإقتصادية، وسجل القطاع في الجزائر في أقل من عشرية تطورا و نموا ملحوظين، وذلك نظرا للدعم الذي تقدمه الدولة وكذا الإصلاحات التي باشرتها الحكومة من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويظهر ذلك من خلال إستعادة المهنيين لقيم إنشاء النشاطات وتنظيمها وكذا الإهتمام بالإبتكار وتنافسية المؤسسة، كما يتجلى ذلك من خلال الفعالية الإقتصادية للقطاع وقدراته الإنتاجية والتشغيلية.

وبحسب تطلعات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية فإن الصناعة التقليدية والحرف تمتلك مزايا ومؤهلات تسمح لها في المستقبل من مضاعفة قدراتها التشغيلية الحالية من 306.000 منصب شغل إلى 721.532 منصب شغل خلال سنة 2017 لتصل إلى 1.546.668 خلال 2025، أما بخصوص مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فقد مثلت 106 مليار دينار سنة 2008 وستصل إلى 251 مليار دينار خلال 2017 وستبلغ 538 مليار دينار خلال سنة 2025[20]، كما هو مبين في الجدول (02):

الجدول (02): توقع تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف

السنة	التشغيل	الناتج المحلي الخام (مليار دولار)
2010	370.260	129
2014	542.098	189
2020	960.359	334

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، نوفمبر 2009، ص. 52.

وقد بنيت هذه التطلعات على جملة النتائج التي تحققت بعد الإصلاحات التي عرفها القطاع، وكذا القدرات الموجودة على مستوى مختلف مجالات وقطاعات نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، ومن أجل تحقيق هذه الطموحات يبدو من الضروري رفع العراقيل التي تكبح نمو القطاع وتعرقل اندماجه الكلي في ديناميكية التنمية الوطنية[21].

1.2.2- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والفرص التي يمنحها للصناعة التقليدية والحرف

---

[19] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، *مرجع سابق*، ص. 46.

[20] نفس المرجع أعلاه، ص ص. 52-53.

[21] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، *مرجع سابق*، ص. 52.

يمنح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لاسيما من خلال المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم، لقطاع الصناعة التقليدية والحرف فرصا حقيقية للتنمية، والمحددة في التوجيهات الإقتصادية والإجتماعية الواجب إتباعها من قبل كل منطقة حسب خصوصياتها وهذا إلى آفاق 2020، فالتوجيهات والتوصيات الخاصة بكل برنامج منطقة ينبغي أن يشكل بالنسبة للقطاع مرجعية لإعداد برامج عمل سنوية تأخذ بعين الإعتبار نوع النشاطات الواجب تطويرها لكل منطقة، وهو ما يحدد في الأخير الإجراءات الواجب اتخاذها وكذا الوسائل الواجب توفيرها، فمثلا تكمن أهمية مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يشكل مجالا واسعا لمختلف أشكال تدخلات النشاطات الحرفية، والتي يمكن تطويرها على مسافة 1200 كلم والتي يضاف إليها تلك المسالك الموصلة إلى الهضاب العليا، وبنفس الأهمية فإن عمليات التهيئة في الأوساط الحضرية والريفية ينبغي أن تخصص للمتعاملين الناشطين في ميدان الصناعة التقليدية والحرف فضاءات على شكل محلات ومناطق مصغرة للنشاطات أو أماكن للعرض يمكن للقطاع أن يساهم في تهيئتها[22].

2.2.2- التجديد الريفي والصناعة التقليدية والحرف والفرص المتاحة

سياسة التجديد الريفي قد حددت هدفا أساسيا متمثلا في تقديم نفس المستوى من التنمية بين الوسط الريفي والحضري، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات المحيط وأنماط المعيشة لكل منهما، وعليه اتبعت المقاربة التنموية منطق التهيئة الديناميكية للأقاليم والتي تدخل في إطار إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي تنقسم إلى سلسلة من الأفعال الرامية إلى تنمية بشرية متجانسة بإعتبارها عاملا للتطوير الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والبيئي في إطار إحترام التوازنات الإيكولوجية والبحث عن المردودية الإقتصادية بناءا على عمل جواري، وعلى الإنفتاح والإبتكار[23].

3.2.2- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والفرص المتاحة بالنسبة للصناعة التقليدية والحرف

تهدف هذه الإستراتيجية أساسا إلى تثمين الأقاليم وخصوصياتها في الجذب السياحي والتي تسمح للنشاطات السياحية من التعبير من خلال آثارها الديناميكية الثلاثة (ديناميكية التشغيل والتنمية والتوازنات الخارجية والاستثمارات)، جذب القطاعات الأخرى (الفلاحة والصناعة التقليدية والثقافة والنقل والخدمات) والاجتماعية (التبادل، الانفتاح، الخصوصية الإقليمية، تثمين الموارد المادية وغير المادية)، وإن الإتجاهات الحديثة في المجال السياحي على المستوى العالمي ترمي إلى تطوير أنماط جديدة من المنتجات السياحية المحافظة على البيئة في بعدها الواسع مع أخذها بعين الإعتبار للمواقع الطبيعية وكذا البعد التراثي والثقافي والأخلاقي للمناطق، وهو ما يعطي للتنسيق الشديد بين قطاع السياحة وقطاع الصناعات التقليدية والحرف معناه الكامل[24].

---

[22] نفس المرجع أعلاه، ص. 53.

[23] نفس المرجع أعلاه، ص. 55.

[24] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، *مرجع سابق*، ص. 55.

3- قطاع الصناعة التقليدية والحرف في ولاية مستغانم

تقوم مديرية السياحة والصناعة التقليدية (حاليا) في ولاية مستغانم، بالتعاون مع غرفة الصناعة التقليدية والحرف بمتابعة تطور النشاط على مستوى قطاع الصناعة التقليدية، من خلال رصد التطورات المسجلة على مستوى مجموع الحرفيين المسجلين والمشطوبين، إضافة إلى التغيرات على مستوى مناصب العمل المستحدثة في هذا القطاع:

1.3- حركية إنشاء أنشطة ومشاريع جديدة

تطور عدد المسجلين في سجل الصناعة التقليدية والحرف على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 يمكن توضيحه بالجدول (03) التالي:

الجدول (03): حركة تسجيل الحرفيين للسنوات 2009-2012

ميدان النشاط	2009		2010		2011		2012	
	التسجيل	%	التسجيل	%	التسجيل	%	التسجيل	%
الصناعة التقليدية الفنية	65	10.43	83	10.09	122	13.60	130	11.96
الصناعة التقليدية لإنتاج لمواد	157	25.20	214	25.88	217	24.19	268	25.23
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	401	64.36	526	63.91	558	62.20	670	62.78
المجموع	623		823		897		1068	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

عدد الحرفيين المسجلين في سجل الصناعة التقليدية والحرف في ولاية مستغانم عرف ارتفاع، حيث ارتفع من 623 حرفي سنة 2009 إلى 823 حرفي سنة 2010، وصل بعدها إلى 897 حرفي سنة 2011، ليواصل ارتفاعه سنة 2012 إلى 1068 حرفي، وهذا الارتفاع يعكس مجهوذات الدولة الساعية إلى تشجيع هذا القطاع وتنميته باعتباره قطاع استراتيجي في الاقتصاد.

2.3- مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في خلق مناصب العمل

إلى جانب تسجيل عدد الحرفيين، تقوم غرفة الصناعة االتقليدية والحرف بمتابعة عدد مناصب العمل التي يوفرها هذا القطاع على مستوى ولاية مستغانم، والتي تم تلخيصها في الجدول (04) التالي:

الجدول (04): تطور مناصب العمل المنشأة للسنوات 2009-2012

ميدان النشاط	2009		2010		2011		2012	
	التشغيل	%	التشغيل	%	التشغيل	%	التشغيل	%
الصناعة التقليدية الفنية	130	10.43	166	10.09	244	13.60	260	11.96
الصناعة التقليدية لإنتاج لمواد	314	25.20	428	25.88	434	24.19	536	25.23

الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	802	64.36	1052	63.91	1116	62.20	1340	62.78
المجموع	1246		1646		1794		2136	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

عرفت مناصب العمل تزايد خلال السنوات 2009-2012، حيث ارتفع من 1246 منصب عمل مستحدث في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في ولاية مستغانم سنة 2009، إلى 2136 منصب عمل سنة 2012، بينما بلغ سنة 2010 1646 منصب عمل، وفي 2011 بلغ 1794، وميدان الخدمات يمثل الميدان الأكثر بروزا في خلق مناصب العمل بنسبة تقارب 63% من مجموع المناصب المنشأة سنة 2012، ليأتي بعدها ميدان إنتاج المواد بنسبة 25.23% من مجموع المناصب المنشأة، وميدان الصناعة التقليدية الفنية يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 11.96% من مجموع المناصب المنشأة.

3.3- حركة تسجيل الحرفيين ومناصب العمل إلى غاية 2013.11.30 (ابتداء من 1999)

يمكن توضيح تطور عدد الحرفيين ومناصب العمل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لولاية مستغانم في الجدول (05) الموالي:

الجدول (05): تطور عدد الحرفيين ومناصب العمل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لولاية مستغانم

	حرفي فردي		تعاونية حرفية		مؤسسة حرفية		المجموع	
	تسجيل	تشغيل	تسجيل	تشغيل	تسجيل	تشغيل	تسجيل	تشغيل
الصناعة التقليدية الفنية	846	1692	-	-	-	-	846	1692
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	1783	3566	11	22	1	2	1795	3590
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	4410	8820	11	22	1	2	4422	8844
المجموع	6916	13832	22	44	2	4	7063	14126

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

عدد الحرفين المسجلين في سجل الصناعة التقليدية والحرف على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية مستغانم، بلغ 7063 حرفي فردي من بينها 22 تعاونيه، 02 مؤسسة حرفية إلى غاية 2013/11/30، موفرا بذلك حوالي 14126 منصب عمل.

خاتمة

بالرغم من العوائق التي تواجهها الصناعة التقليدية، إلا أنها تشهد نموا وتطورا في الاتجاه الصحيح، ومما لا شك فيه فإن مختلف نشاطات القطاع تبين أن الإصلاحات التي شهدها القطاع حقيقة والكثير من التحديات التي كان يبدو من الصعب رفعها منذ 10 سنوات أصبح اليوم بالإمكان احتوائها، ومع أن العديد من النقائص لازالت قائمة وتعيق التنظيم الجيد والفعال للمتعاملين ونشاطاتهم فيما بينهم وبين القطاعات ذات الصلة مثل السياحة والصناعة، وبالتأكيد لازلت النتائج المحققة بعيدة عن النموذج المثالي أو الذي يصبو إليه القطاع كعامل للاستقرار الاقتصادي في البلاد ومحرك للنمو كما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول المجاورة المغاربية منها والمتوسطية، غير أن النتائج المحققة تشير إلى أن الأعمال المنجزة والمجهودات المبذولة من كافة المتدخلين كانت مثمرة، ونجاح الكل هو على وشك التحقيق شريطة إستكماله بنفس الوتيرة.

كما أن ترقية الصناعة التقليدية تستدعي توفر الحرفيين على ثقافة المقاولة في الإطار التنافسي وفي التنظيم الذاتي وتوحيد مكتسباتهم ومواردهم بالاعتماد على الهياكل التمثيلية (غرفة الصناعة التقليدية والحرف...)، فما كما وضحته بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية (حاليا) تكشف على أن هناك نسبة معتبرة من الحرفيين المسجلين في بداية الفترة لا يواصلون النشاط، وبالتالي هذا يؤدي إلى تراجع في القطاع سواء من حيث عدد الأنشطة المسجلة أو مناصب الشغل الموفرة، لذلك يجب التركيز على الاستمرارية والتحفيز على النوعية والتنافسية التي تعتبر أساسية في نجاح المنتوج في الاسواق الداخلية والتصدير نحو الأسواق الخارجية.

المراجع المعتمدة في الدراسة:

1- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14؛

2- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 70، الجزائر، الصادر في 2007/11/5؛

3- بن زعرور شكري، *إشكالية التسويق في قطاع الصناعة التقليدية والحرف*، تقرير الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، ديسمبر 2007؛

4- بن زعرور شكري، *إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية*، مجلة الحرفي، العدد 3، الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف، الجزائر، 2004؛

5- سعدون بوكابوس، *دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر*، وقائع الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دار الثقافة، بشار، 20-21 ديسمبر 2003؛

6- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية: *حصيلة وآفاق 2020 الصناعة التقليدية مشروع المستقبل*، نوفمبر 2009.

7- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، *مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية* آفاق 2010، شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003؛

8- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، *مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020*، 2009.